U H U B
ULUSLARARASI HUKUKÇULAR BİRLİĞİ
International Jurists Union
الإتحاد الدولي للحقوقيين
Kütük No:34-161/086
Tel No: + 90 212 511 33 85 - Faks No: + 90 212 511 67 04
GMS No: + 90 532 231 45 50 - + 90 532 245 76 28 - +90 532 447 58 93
Edirnekapı, Otakçılar Mh.
Savaklar Cd. No:1 34050 Eyüp/İstanbul

بيان صحفي

يتابع الاتحاد الدولي للحقوقيين بقلق كبير ملف حقوق الانسان في تونس منذ أواخر يونيو / حزيران 2021. وقد سعى الاتحاد الدولي للحقوقيين لترتيب زيارة لتونس من أجل الاطلاع عن كثب على ما يجري، ولكن تم تأجيل الزيارة بسبب الظروف الصحية وانتشار جائحة كورونا، واليوم يسعى الاتحاد لإرسال وفد حقوقي بغرض لقاء المسؤولين في الدولة وزيارة الاشخاص الذين أعلن عن اختفائهم والمدنيين الذين يحاكمون أمام المحاكم العسكرية.

في صبيحة يوم الجمعة 31 كانون الأول / ديسمبر 2021 اعترض رجال مدنيون سيارة وزير العدل السابق والنائب في البرلمان السيد نورالدين البحيري وزوجته الحقوقية الاستاذة سعيدة العكرمي، وأجبروه على ركوب سيارتهم برغم مقاومته لهم بسبب عدم إبراز أية بطاقات تؤكد انتمائهم لجهة رسمية، تم الاعتقال بعملية شبهها البعض بعملية اختطاف. وأفادت زوجة البحيري، المحامية العكرمي لاحقاً أنها تعرضت وزوجها لعنف لفظي واعتداء جسدي وتم الاستيلاء على هواتفهما بالقوة. وقد تم نقل السيد البحيري الى جهة غير معلومة. ولم تصدر وزارة الداخلية في بداية الامر أي بيان يتحدث عن اعتقال او احتجاز السيد البحيري.

وبعد حملة احتجاج كبيرة وواسعة، تمكن فريق من "الهيئة الوطنيّة للوقاية من التعذيب" و "مفوّضية الأمم المتحدة السّامية لحقوق الإنسان" من زيارة السيد البحيري في أحد مستشفيات محافظة بنزرت - شمال تونس - وهو تحت حراسة أمنية كبيرة ومشددة وذلك بعد تدهور حالته الصحية على إثر دخوله في اضراب جوع. وفي اليوم ذاته، وفي ظروف مشابهة، تم اعتقال السيد فتحي البلدي الذي كان موظفاً بوزارة الداخلية. وفي وقت لاحق، أعلنت وزارة الداخلية عن تحفظها على شخصين لم تحدد هويتهما ودون الكشف عن مكان احتجازهما.

يود الاتحاد الدولي للحقوقيين أن يذكر المسؤولين بالجمهورية التونسية بالالتزامات الدولية الموقعة عليها الدولية التونسية، وبعدم جواز تعريض أي شخص للاختفاء القسري كما لا يجوز حبس أي شخص في مكان مجهول حسب الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها تونس والتي لا تجيز التذرع بأي ظرف استثنائي كان، بما في ذلك انعدام الاستقرار السياسي الداخلي، أو بأية حالة استثنائية أخرى، لتبرير الاختفاء القسري.
ونود أن نوضح بأن" الاختفاء القسري" هو الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو بدعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون. كما أنه لا يجوز التذرع بأي أمر أو تعليمات صادرة من أي سلطة كانت لتبرير جريمة الاختفاء القسري.

يطالب الاتحاد الدولي للحقوقيين السلطات التونسية احترام التزاماتها الدولية والافراج المباشر عن السيد البحيري والسيد البلدي خاصة مع تأكد تدهور الحالة الصحية للسيد البحيري وضرورة حصوله على أدويته. ويدعو الاتحاد الى حفظ كرامة وحقوق الموقوفين وفتح بحث بملابسات ما وقع خاصة أن السلطات القضائية أكدت عدم علمها بالموضوع ومن المهم دعوة الشهود عن حادثة الخطف / الاعتقال، وتمكين الضحايا من معرفة الحقيقة بشأن ظروف الاختفاء، ومنها حقهم في الوصول للمعلومات التي أدت لاختطافهم أو اعتقالهم ورد الاعتبار لهم.

وأخيراً، يذّكر الاتحاد تونس بالتزاماتها الدولية بميثاق الأمم المتحدة الذي يفرض على الدول الالتزام بتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشكل عملي وفعال، والتذكير بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وكافة المواثيق الأخرى ذات الصلة ومنها بالطبع الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

المحامي نجاتي جيلان
الأمين العام
الاتحاد الدولي للحقوقيين